Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

واقع الاتصال السياسي في الجزائر: من الأحادية السياسية إلى التعددية السياسية.

The reality of political communication in Algeria: from political unilateralism to political pluralism

بومشعل يوسف
Boumechal Youcef
youcefboumechal@yahoo.fr
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
University of Larbi ben Mhedi Oum el bouaghi

تاريخ الاستلام : 2018-08-28
تاريخ القبول : 2018-11-22

ملخص :

يعتبر الاتصال السياسي أحد المجالات البحثية الهامة التي تستقطب الباحثين، كونه أحد أبرز الأنماط الاتصالية وذلك لارتباطه بالمجال السياسي، وتعد وسائل الإعلام أحد أهم الممارسين لعملية الاتصال السياسي في المجتمع بالنظر لما تقوم به من أدوار اجتماعية وسياسية وتربوية هامة، لذا فإن هذه الدراسة ستحاول الكشف عن واقع الاتصال السياسي في الجزائر سواء في مرحلة الأحادية السياسية أو في مرحلة التعددية السياسية، بالإضافة إلى محاولة التعرف على الأهداف التي يسعى الفاعلون السياسيون إلى تحقيقها من خلال قيامهم بالاتصال السياسي سواء كانت السلطة السياسية الوطنية أم وسائل الإعلام الوطنية، وفي الأخير ستحاول الدراسة تقديم إستراتيجية واضحة لتطوير عملية الاتصال السياسي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الاتصال، الاتصال السياسي، وسائل الإعلام، التعددية السياسية، الأحادية السياسية.

Abstract:

Political communication is one of the important research areas that attracts researchers, being one of the most prominent communication patterns, as it relates to the political sphere, and the media is one of the most important practitioners of the process of political communication in society in view of its important social, political and educational roles, So this study will try to uncover the reality of political communication in Algeria, both at the stage of political unilateralism and at the stage of political pluralism, as well as to try to identify the objectives that political actors seek to achieve through political contact, whether power National political or national media and, finally, the study will attempt to provide a clear strategy for the development of the political communication process in Algeria.

key words:. Communication, Political communication, media, political unilateralism, political pluralism.

مقدمة:

شكّل موضوع الاتصال السياسي بؤرة اهتمام العديد من الباحثين والاكادميين المتخصصين في المجال السياسي والإعلامي والاجتماعي، وقد ربطت الدراسات الأولى الاتصال السياسي بالعملية الانتخابية، أين يسعى المترشحون السياسيون إلى استمالة أكبر عدد ممكن من الناخبين وكسب ودهم وثقتهم، ودعمهم في الانتخابات، وذلك من خلال الإشادة بالمترشح السياسي وتلميع صورته أمام الرأي العام، وبالبرامج السياسية المسطرة من قبله خدمة للجماهير، لكن مع التطورات الاجتماعية والسياسية، ودخول فاعلين جدد إلى الساحة السياسية، فقد اتجه العديد من الباحثين إلى الدعوة إلى تحرير الاتصال السياسي من "عباءة " الحملات الانتخابية والعملية الانتخابية برمتها، ذلك لكون الاتصال السياسي نشاط دائم ومستمر وغير مرتبط بمناسبة سياسية محددة أو فترة زمنية ما، كما أن ممارسته لا تقتصر على السياسيين المترشحين للانتخابات فقط، بل تتعداه إلى أطراف أخرى ذات أهمية كبيرة على المستوى السياسي والاجتماعي كالأحزاب السياسية المنظمات الحقوقية، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

وفي هذا الصدد يشير الباحث "**دومينيك والتون Dominique Walton** " إلى أن وسائل الإعلام تعتبر من الفاعلين الأساسيين في ممارسة الاتصال السياسي، إذ يرى **والتون** أن الاتصال السياسي هو ذلك " المجال الذي يتم فيه تبادل الحوارات المتضاربة بين ثلاثة أطراف فاعلة والتي تحظى بالشرعية للتعبير والحديث علنا في السياسة، وتتمثل هذه الأطراف في رجال السياسية ووسائل الإعلام والرأي العام عبر

2. ماهية الاتصال السياسي:

يتألف مفهوم الاتصال السياسي من مفهومين هامين ومتكاملين أحدهما عام والآخر خاص، فالاتصال عملية دائمة وشاملة لمختلف المجالات والقطاعات فلا يمكن أن نتصور مجتمع ما من دون سيرورة العملية الاتصالية التي يتحقق من خلالها التفاهم والانسجام بين الأفراد والمجتمعات، أما السياسة فهي من القطاعات الهامة والحساسة في المجتمعات المختلفة بالنظر لما تلعبه من دور في تسيير شؤون العامة وتنظيم أمور المجتمع لتحقيق الأهداف التي يصبو الناس لتحقيقها.

1.2 الاتصال :

يشير الاتصال إلى ذلك النشاط الاجتماعي والإنساني الذي يتم من خلاله تبادل مجموعة من الأفكار والرسائل ما بين الأفراد والجماعات، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الوسائل والأساليب (شفهية، كتابية والكترونية) وذلك بهدف إحداث التأثيرات المرغوبة على الاستطلاعات" [1] إذ تبدو أهمية وسائل الإعلام كبيرة جدا بالنظر لكونها همزة الوصل مابين السلطة السياسية وعامة أفراد الشعب، إذ تعمل على نقل مخرجات السلطة السياسية ومختلف صناع القرار السياسي إلى الجماهير " الرأي العام" والعمل على شرحها وتفسيرها و" نقدها أحيانا "، وبالمقابل فهي تنقل اهتمامات وانشغالات الجماهير إلى السلطة السياسية.

ومن هذا المنطلق فإن وسائل الإعلام الوطنية " الجزائرية " تسعى هي الأخرى لممارسة عملية الاتصال السياسي كونها ركيزة هامة في المجتمع، وبالنظر كذلك لجملة الأدوار الاجتماعية والسياسية التي تضطلع بها، كما أنها متغير أساسي في المعادلة السياسية، إن المتأمل لمسار التطور التاريخي لوسائل الإعلام الوطنية يجد أنها شديدة الارتباط بنسق السلطة السياسية الجزائرية التي عرفت هي الأخرى حقبتين هامتين في مسار تطورها، الحقبة الأولى عرفت بمرحلة الأحادية السياسية والتي بدأت ملامحها منذ فجر الاستقلال إلى غاية سنة 1989، حيث تميزت هذه الفترة بانتهاج السلطة السياسية للنهج الاشتراكي، وسيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم، أما الحقبة الثانية فقد عرفت بمرحلة التعددية السياسية والتي بدأت سنة 1990 وقد تميزت بإقرار السلطة السياسية للتعددية السياسية والإعلامية.

وبالتالي من منطلق أهمية الاتصال السياسي الذي تقوم به وسائل الإعلام كأحد الفاعلين الهامين في المجال السياسي، فإن إشكالية هذه الدراسة تنطلق من التساؤل التالي: **ماهو واقع الاتصال السياسي (الذي تمارسه وسائل الإعلام الوطنية) في الجزائر من مرحلة الأحادية إلى التعددية السياسية؟ وما هي أهدافه؟**

مستوى المتلقي، "وهناك من اعتبر الاتصال بأنه عملية نشر المعلومات بهدف تغيير أو تعديل سلوك فرد أو جماعة" [2] وهذا يعني أن الاتصال عملية تتضمن نشر المعلومات وذلك بهدف إحداث أثر ما لدى المتلقي، لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو كونه حصر وظيفة الاتصال في النقل فقط وكذا عدم تحديده لطرفي العملية الاتصالية، من جهة أخرى يعرف البعض الاتصال على أنه: "عملية تفاعل اجتماعي يستخدمها الناس لبناء معان تشكل في عقولهم صورا ذهنية و يتبادلون هذه الصور الذهنية عن طريق الرموز" [3].

2.2 السياسة :

إن كلمة سياسة هي ترجمة للكلمة الفرنسية **Politique** و**Politics** الانجليزية وهي ذات أصل لاتيني **Polis** وتعني الحاضرة، وهي تشير إلى اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة، ومع التطورات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية على مر العصور فقد تطور استعمال مصطلح السياسة فعرفها معجم الأكاديمية كما يلي: " هي معرفة كل ماله

علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية وهي تعني أيضا الشؤون العامة والأحداث السياسية والتحدث بالسياسة والسياسة الداخلية، والسياسة كصفة هي ماله علاقة بالشؤون العامة وحكم الدولة والعلاقات المتبادلة بين الدول، والقانون السياسي وهو مجموعة القوانين التي تنظم أشكال الحكومة وتحدد العلاقات بين السلطة والمواطنين أو الرعايا " [4] ، كما تشير السياسة إلى " مجموع النشاطات والفضاء النوعي للمنافسة من أجل الاستيلاء على السلطة وممارستها" [5]، أشار هذا التعريف إلى كون السياسة مجموعة من النشاطات التي تمارس في مجال أو فضاء خاص، بحيث يشكل هذا المجال عنصرا هاما للمنافسة من أجل الوصول إلى سدة الحكم وممارسة السلطة، لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تبيانه لطبيعة الأطراف المتنافسة والتي تسعى للوصول إلى الحكم، كما لم يتم توضيح طبيعة النشاطات الممارسة في الفضاء النوعي .

ومن المؤيدين للطرح السابق نجد الباحث "**أوستمن راني**" **Ranney** الذي يرى بأن السياسة تنطوي على نوع من الخصام أو النزاع، أي على نوع من التصارع بين أفراد الجنس البشري الذين يجاهدون من أجل تحقيق أهداف مختلفة ومصالح متضاربة، إن التصادم السياسي لا يعد انحرافا مؤسفا مؤقتا عن الانسجام الاجتماعي التام كما هو مفروض، وإنما ينبعث من صميم الحياة الإنسانية نفسها.[6]

وهناك من اعتبر بأن السياسة هي: " شكل للسلطة تمتاز بخاصية احتكار إلزامية الإكراه المادي والشرعي وممارسة هذه السلطة على جماعة محلية وذلك بهدف منع الصراعات وإدارتها ووضع القواعد التي تنظم الحياة المشتركة" [7]، أكد هذا التعريف على كون السياسة شكل من أشكال ممارسة السلطة، والتي تمتاز بامتلاكها لقوة الإلزام أي إلزام الجماعات المحلية بالخضوع للقوانين التي تحكمهم وهذا ما يؤدي في الأخير إلى تحقيق الهدف المنشود للسلطة والمتمثل في القضاء على الصراعات القائمة بين مختلف الأطياف والتيارات السياسية والعمل على إدارتها بأحسن الطرق، وكذا وضع القواعد القانونية التي تضبط السلوك الجماهيري وتنظم الحياة العامة والمشتركة.

وأما عالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر" Max Weber** " فيعرف السياسة على أنها: " مجموع الجهود التي تبذل لغرض التأثير في توزيع السلطة إما بين الدول أو بين الجماعات المختلفة التي تجد مكانها داخل هذه الدول" [8]، لقد حاول " **ماكس فيبر**" الربط بين السياسة والسلطة على اعتبار أن السلطة هي المحور الرئيس الذي تنتظم حوله العلاقات الداخلية التي تحدث بين الأفراد أو العلاقات الخارجية التي تنشأ بين مختلف الدول والمجتمعات.

وفيما يخص **الاتصال السياسي** فيعرف على أنه: " مجموع التقنيات والمسالك التي يعتمد عليها الفاعلون السياسيون من أجل إغراء وإدارة ومراوغة الرأي العام، ويمارس الاتصال السياسي من قبل الشخصيات والأحزاب السياسية من أجل ضم المواطنين ودفعهم لتقبل البرامج والأفكار السياسية، ويعتمد الاتصال السياسي خصوصا على المزاوجة ما بين تقنيات الملاحظة الاجتماعية الخاصة بعلم الاجتماع وتقنيات ترويج المنتجات الخاصة بالإشهار" [9]، يتضح من خلال هذا التعريف أن عملية الاتصال السياسي تعتمد على عدة أساليب وتقنيات لإقناع الرأي العام والسيطرة عليه والتحكم فيه وفق الوجهة التي تخدم مصالح القائمين على تسيير الشؤون السياسية على غرار الأحزاب السياسية وقادة الرأي، فمن خلال عملية الاتصال السياسي يتمكن كل هؤلاء من التعريف بسياساتهم وأفكارهم وشرحها ومن ثم دفع المواطنين إلى تقبلها واعتناق مختلف أفكارهم وبرامجهم السياسية، وهناك من يرى بأنه هو تلك الجهود الواعية لنشر أفكار ومعتقدات من أجل ترسيخ وجهة نظر الدولة في نفوس الشعب، وبعد ذلك إحدى الوسائل لتوطيد الحكم في حالة توجيه هذه الجهود الإعلامية إلى الخارج فتصبح دعاية سياسية من الدولة لخلق الصورة الذهنية الايجابية لدى العالم الخارجي عن تقدم وانجازات هذه الدولة [10].

وهناك من اعتبر أن الاتصال السياسي: " هو المحرك الرئيسي لعملية الانخراط والمشاركة، ويفترض الاتصال السياسي صياغة الأهداف الخاصة بالقوى السياسية وفق ما يتماشى وتوقعات الناخبين" [11]، يؤكد هذا التعريف على أن عملية الاتصال السياسي جد هامة في مجال الانخراط والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الاتصال السياسي يستلزم تماشي الأهداف المسطرة من قبل القوى السياسية بما يتناسب ومختلف تطلعات وتوقعات الناخبين، لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو أنه ربط عملية الاتصال السياسي بالمسار الانتخابي فقط، دونما أن يتوسع في ذكر مختلف النشاطات والعمليات السياسية التي تعتمد على الاتصال السياسي كوسيلة للتفاعل مع مختلف الأطراف كالأحزاب السياسية، الرأي العام، النقابات العمالية...الخ.

وهناك من يرى بأن الاتصال السياسي هو: " مجموع العمليات الصادرة عن السلطات العمومية وإداراتها والموجهة للتأثير على الرأي العام ومختلف القطاعات وذلك من أجل التعريف بسياساتها ومواقفها واختياراتها والعمل على تفسيرها ومن ثَم دفع الرأي العام إلى تقييمها وتقبلها..." [12]، ما يتبين من خلال هذا التعريف هو أن الاتصال السياسي يتمثل في مختلف التصرفات أو العمليات التي تقوم بها السلطة السياسية بمختلف أقسامها وإداراتها السياسية وذلك بغرض التأثير والسيطرة على

الرأي العام وذلك من خلال التعريف بمختلف السياسات والمواقف والخيارات التي تنتهجها السلطات السياسية في مجال معاملاتها وعلاقاتها علاوة على دفع المواطنين والرأي العام إلى تقبل وتبني تلك المواقف والتوجهات السياسية المتبناة من قبل السلطات السياسية.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نعرف الاتصال السياسي إجرائيا على أنّه ذلك النشاط الإعلامي الذي تعمل من خلاله وسائل الإعلام الوطنية على نقل ونشر مختلف المضامين السياسية الهادفة إلى توعية الرأي العام الوطني وتنمية ثقافته السياسية، الأمر الذي يمكّنه من تشكيل المواقف والاتجاهات السياسية المختلفة.

3. الاتصال السياسي في الجزائر قبل التعددية السياسية:

إنّ المتأمل لهذه المرحلة 1962- 1989 يلحظ أن عملية الاتصال السياسي ارتكزت بالأساس على وسائل الإعلام العمومية المتوفرة آنذاك والتي كانت خاضعة للإدارة والسيطرة المباشرة للسلطة السياسية الوطنية (التلفزة الوطنية والإذاعة الوطنية والصحف المكتوبة)، فقد عُرف المشهد الإعلامي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1962-1989 بارتباطه الشديد بالمشهد السياسي الذي تميز بانتهاج النظام السياسي الجزائري للنهج الاشتراكي، من خلال سيطرة الحزب الحاكم والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم في الجزائر، ويتميز النظام الاشتراكي عموما بتحكم الدولة أو الحزب الحاكم في إدارة وتسيير شؤون البلاد على جميع الأصعدة والمستويات، بالإضافة إلى التخطيط المركزي الذي يتولى من خلاله الحزب الحاكم تسطير الأهداف العامة التي تصبو الدولة إلى تحقيقها، كالرقي بالمجتمع وتطويره، توفير مناصب العمل للمواطنين والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي...الخ، وعليه فقد سيطر الحزب الحاكم في الجزائر – جبهة التحرير الوطني- على جميع الوسائل الإعلامية خلال ذات الفترة من خلال جملة اللوائح والنصوص القانونية المنظمة للعمل الإعلامي بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس فقد اتسمت الممارسة الإعلامية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962- 1989 بتبني النظرية الاشتراكية وترتكز

- أن تكون وسائل الإعلام جماعية، بمعنى أن لا تركز على النشاطات الخاصة، وأن تهتم بالعمل الجماعي.

- أن ترفض أي شكل من أشكال الملكية الفردية لوسائل الإعلام وتضع بدلا منها الملكية الاجتماعية ممثلة في الأحزاب، الاتحادات والنقابات.

عرف المشهد السياسي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1962-1989، سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم وذلك في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة بالنظر للفترة الانتقالية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، ولما خلفه المستعمر الفرنسي، فهذه الظروف فرضت على السلطة السياسية ضرورة التواصل مع عامة أفراد الشعب بصفة دائمة ومستمرة، من أجل دفعه للالتفاف حولها للخروج من هذه الوضعية الصعبة، وأملا في تحقيق أهدافه وتحسين ظروف معيشته هذا من جهة، ومساندة ودعم الحزب الحاكم في قراراته ومشاريعه من جهة أخرى، وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال عملية الاتصال السياسي بين السلطة السياسية والشعب.

هذه النظرية على أنّ وظائف وسائل الإعلام في المجتمع الاشتراكي (الشيوعي) – كما يقول كارل ماركس- هي نفسها وظائف الجهاز الحاكم وهي بقاء وتوسيع النظام الاشتراكي، وأنّ هذه الوسائل يجب أن توجد لنشر السياسة الاشتراكية، وفي ظل هذه النظرية فإنّ وسائل الإعلام الجماهيرية تعتبر أدوات للحكومة وجزأ لا يتجزأ من الدولة، والدولة يجب أن تملك وتقوم بتشغيل هذه الوسائل، والحزب الشيوعي هو الذي يقوم بالتوجيه، وتستند النظرية الشيوعية إلى فرضية أن وسائل الإعلام يجب أن تعمل دائما من أجل الأفضل، والأفضل عادة هو ما تقوله القيادة ويكون متماسكا بطبيعة الحال مع خط النظرية الماركسية، وعلى ذلك فإنّ كل ما تفعله وسائل الإعلام كي تدعم وتساهم في إنجاح الشيوعية يعتبر أخلاقيا، في حين أنّ كل ما تفعله لعرقلة الانجاز الشيوعي يعتبر غير أخلاقي[13] ويمكن تلخيص مبادئ هذه النظرية فيما يلي [14]:

- أن تكون وسائل الإعلام واقعية، بمعنى تصوير واقع الحياة الاجتماعية دونما تدخل لتسوية هذه الصورة بالتمويل والتهوين.

- أن تكون وسائل الإعلام ملتزمة، أي مرتبطة بقضايا ومشكلات المجتمع والنظام السياسي القائم وبالإيديولوجية السائدة فيه وأن تلعب دورا هاما في التوعية بهذا النظام الاجتماعي وتلك الإيديولوجية.

لم تشهد الساحة الإعلامية الجزائرية في ظل الأحادية السياسية وجود حجم أو عدد كبير من المؤسسات أو الوسائل الإعلامية سواء كانت سمعية بصرية أو مكتوبة، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي:

- ✓ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للجزائر غداة الاستقلال التي فرضت على السلطة الحاكمة إعطاء الأولوية لتوفير الأمن وضمان الاستقرار للبلاد،

وإعداد خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب أشياء أخرى.

- ✓ الإرادة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في عدم السماح بالانفتاح الإعلامي- خاصة على مستوى الصحافة المكتوبة- وذلك في ظل انتهاج النمط الاشتراكي، الذي يمنع الملكية الفردية والخاصة.
- ✓ نقص الإمكانات المادية والمالية والإطارات البشرية المؤهلة للعمل الإعلامي، والتي بإمكانها تقديم خدمة إعلامية فعالة ومتميزة للمواطن الجزائري، خاصة في ظل المرحلة الانتقالية التي تشهدها البلاد.

وعلى العموم فإنّ التجربة الإعلامية الجزائرية في ظل الأحادية السياسية فقد تمثلت فيما يلي:

1.3 بالنسبة للقطاع السمعي البصري:

بتاريخ 28 أكتوبر 1962، استرجعت الجزائر سيادتها على الراديو والتلفزيون، حيث احتلت القوات الجزائرية مباني الإذاعة والتلفزيون، وأمام هذا الإجراء قدّم العمال الفرنسيون استقالتهم وتوقفت البرامج التي كانت تنقل من فرنسا إلى الجزائر، لكن بعض الإطارات والعمال الجزائريين الذين كانوا يعملون هناك رفعوا التحدي، فباشر هؤلاء بالقسط القليل من التجربة التي اكتسبوها من عملهم إلى جانب الفرنسيين من أداء مهمتهم وتواصل البث دون تسجيل أي انقطاع، فرغم الظروف الصعبة وقلة الكفاءات، وضعف القدرات المالية، فقد كان التحدي كبيرا أمام السلطة الجزائرية التي أدركت بصفة واضحة الدور الاستراتيجي لهذه الوسيلة الإعلامية، وإلى ضرورة تطويرها وتكييفها في الجزائر المستقلة [15]، وللإشارة فإنّ ظرفين هامين كان لهما الأثر في توجيه السياسة الجزائرية في ميدان الإعلام السمعي البصري وهما [16]:

- صادف استقلال الجزائر انتشار التلفزيون في العالم الغربي من جهة، فأصبح الاهتمام بهذه التقنيات من الضروريات الظرفية التي لابد من الاعتناء بها، وكان ذلك ما فعلته السلطات الجزائرية من جهة أخرى.

- الواقع الجزائري الموروث والمتميز بوجود نسبة كبيرة من الأمية، تقارب 90% وهذا يعني أن هذه النسبة الكبيرة من السكان لا تحسن القراءة ولا تستطيع مطالعة الصحف ولا يمكن حينئذ للسلطات الاتصال بها إلا بالوسائل الشفوية.

لقد تمّ وضع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائرية تحت سلطة وزارة الإعلام، فأول مرسوم إعلامي إذاعي أصدر في أول أوت 1963، وابتداء من سنة 1966 بدأت السلطات الجزائرية تبدل جهودا كبيرة لتقوية الإذاعة والتلفزيون، وتمركزت هذه الجهود حول ثلاثة ميادين أساسية، الميدان الأول هو الزيادة الكبيرة في الميزانية التي تمنحها لها الدولة، ثم ركّزت السلطات العمومية على توسيع شبكات الإرسال وتقويتها وذلك للسماح لكل المواطنين الجزائريين باستقبال البرامج الوطنية، وأخيرا سخرت الدولة مجهودات معتبرة لتوفير أجهزة استقبال لكل البيوت الجزائرية [17].

وفي إطار الصلاحيات الخاصة بتنظيم الإذاعة والتلفزيون الجزائري سنة 1967، تمّ الإعلان عن الأمر 67-234 والذي ينص في المادة 33 على ما يلي: " إنّ مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري ذات طابع صناعي وتجاري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي تابعة لوزارة الإعلام، وتوكل لها مهام احتكار البث وتسويق البرامج الإذاعية والتلفزية عبر كامل التراب الوطني و مقرها العاصمة" [18].

2.3 بالنسبة لقطاع الصحافة المكتوبة:

يشير العديد من الباحثين إلى أنّ مجال الصحافة المكتوبة في الجزائر، في الفترة الممتدة من 1962-1989، مرّ بثلاث مراحل هامة:

- ➢ **المرحلة الأولى من 1962-1965:**

تمتد هذه الفترة لأقل من ثلاث سنوات، وهي امتداد للفترة السابقة، باعتبار أنّ الوضع القانوني والإعلامي في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال، ويبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية حسب قانون 31 ديسمبر 1961، ويبقى النشاط في ميدان الإعلام يسير وفق جميع التدابير التي اتخذت قبل 1962 لتطبيق قانون حرية الصحافة الصادر سنة 1881 والذي ينص على الملكية الخاصة للصحافة، وبالفعل قد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحزب، وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية، بحيث أصبحت توجد ثلاثة أنواع من الصحف [19]: صحف تابعة للحكومة وصحف تابعة للحزب وصحف تابعة للملكية الخاصة، وتميزت هذه المرحلة [20]:

- انتشار الأمية (حوالي 86%) والفقر نتيجة مخلفات " الإستدمارين" الفرنسيين الثقافي والاقتصادي مما أثر سلبا على مقروئية الصحافة المكتوبة.

- غياب نصوص تشريعية جزائرية تنظم هذا القطاع وتمديد العمل رسميا (قانون 1962/12/31) والسعي عمليا لاعتماد نظام اشتراكي للإعلام من خلال العمل تدريجيا على بسط نفوذ الحزب الواحد على النشاط الإعلامي: بمنع الصحافة الإصلاحية والعمل على احتواء الصحافة الشيوعية والخاصة وتأميم الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر.

- الصراع الخفي (والمعلن أحيانا) بين الحزب و"الإدارة" (الحكومة) – مع تواجد مناضلي التيار الشيوعي كطرف معتبر في هذا الصراع – على معظم أجهزة وسائل الإعلام المكتوبة (الشعب والمجاهد، الثورة والعمل).

- هيمنة لغة المحتل في الوسائل الإعلامية في الجزائر.

➢ **المرحلة الثانية: 1965-1979:**

بدأت هذه المرحلة بتغيير كبير في الميدان السياسي والإعلامي ومما لا شك فيه أنّ الجهود الحكومية المبذولة في المرحلة الأول كانت ترمي إلى القضاء على الملكية الخاصة في الميدان الإعلامي وقد تمّ ذلك مع بداية المرحلة الثانية، وتواصلت الجهود من طرف الحكومة الجديدة لتثمين الوضع الجديد وإقامة نظام اشتراكي للإعلام ويتمثل هذا النظام في إلغاء الصحافة الخاصة، وكذلك توجيه الصحافة الحكومية والحزبية حتى تصبح أداة من الأدوات التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها، فهي تقف دائما بجانب الحكومة، تضخم أعمالها الإيجابية وتخفي أعمالها السلبية وتسترها، وهاتين النقطتين (إلغاء الملكية الخاصة وتوجيه الصحافة المكتوبة) تعتبران من القواعد الأساسية التي بني عليها النظام الاشتراكي للإعلام في الجزائر، أما فيما يخص التوجيه فإنّه أصبح سهلا بعد أن أصبحت جميع الصحف اليومية تتبع الحكومة ، ففي 16 نوفمبر 1967 صدرت قوانين تجعل من اليوميات مؤسسات ذات طابع تجاري وصناعي، وتجعل من مدير هذه المؤسسات صاحب الحق المطلق في التسيير الإداري والمالي بعد أن جعلته تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه الإعلامي والسياسي [21].

كما تميزت هذه المرحلة بإتمام سيطرة السلطة (حكومة وحزبا) بقيادة "مجلس الثورة" على مجالي الصحافة والنشر (ترهيبا وترغيبا، منعا، توقيفا وتأميما) وبظهور أول لائحة خاصة بالإعلام أوكلت للصحافة دور الخدمة العمومية وقننت بتعينها للحكومة [22].

إنّ إقامة نظام اشتراكي للصحافة في الجزائر لم يتم دون الاصطدام ببعض المشاكل الموضوعية منها مشكلة التوزيع ومشكلة الأمية والتغريب، فقد قامت الحكومة باتخاذ قرار بتاريخ 19 أوت 1966، بإنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، وإعطائها صلاحية الاحتكار في ميدان توزيع الصحف، فبهذا الاحتكار استطاعت السلطات أن تفرض هيمنتها على توزيع الصحف دون طبعها، بمعنى توزيع الصحف عن طريق هذه الشركة ممنوع، وأنّ هذه الشركة لا توزع إلا الصحف التي حصلت على تأشيرة أو إجازة من طرف الحكومة، مما أثر على وضعية الصحافة المكتوبة فلم تعرف ازدهارا يذكر، وإن كان السحب في ازدياد، إلا أنّها قد جمدت وأصبحت رسالتها الإعلامية ضعيفة وقليلة المصداقية رغم التطورات الكبيرة التي حدثت في المجتمع من الناحية الاقتصادية والثقافية [23]

➢ **المرحلة الثالثة: 1979-1989**

تبتدئ هذه المرحلة بحدث سياسي هام وهو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في أواخر جانفي 1979، بعد 15 سنة من انعقاد المؤتمر الثالث، وأهميته تكمن في كونه يوافق لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام، مما يؤكد على أنّ المشكل الإعلامي أصبح من اهتمامات ومن اختصاصات السلطة السياسية، بعد أن أصبحت الحكومة والحزب يهيمنان بصفة كلية على الميدان الإعلامي أصدرت السلطة السياسية في هذه المرحلة ثلاثة نصوص يمكن اعتبارها كقاعدة أساسية للنشاط الإعلامي في الجزائر ففي جانفي 1979 وافق المؤتمر الرابع على لائحة خاصة بالإعلام، وفي سنة 1982 ظهر قانون الإعلام ثم في جوان من نفس السنة وافقت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في دورة خاصة على تقرير شامل يحدد السياسة الإعلامية، ويمكن تلخيص هذا الوضع الجديد في التوجهات الكبرى التالية [24]:

- يعتبر الإعلام قطاعا استراتيجيا له مساس بالسيادة الوطنية.

- إلغاء الملكية الخاصة للوسائل الإعلامية.

- توحيد التوجيه السياسي في الميدان الإعلامي موكل لحزب التحرير.

- إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية عوضا عن الطابع الصناعي والتجاري.

- تحديد حقوق وواجبات الصحافيين بصفة أدق من ذي قبل، مع التأكيد على أنّ للصحافي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات

والاطلاع عليها تحت رعاية السلطات وحمايتهم أثناء القيام بمهامهم الصحافية.

- للمواطن الحق في الإعلام، فوسائل الإعلام تقوم بإشعاره بكل ما يجري في البلاد سواء كان سلبيا أو إيجابيا.

لقد مثلث هذه المرحلة بعض الانفتاح الإعلامي والتحول المحتشم في المسار السياسي للبلاد، الذي أراد إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية بالإضافة إلى الطابع السياسي والسماح المحدود بعرض بعض المشاكل الاجتماعية للمواطنين... كما تمّ حينها تدعيم هذا القطاع بتجهيزات عصرية وإمكانيات مادية، مما ساعد على تنشيطه ونشوء نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية والأسبوعيات واليوميات المسائية التي بدأت تفرض نفسها إلى حين بداية المرحلة الموالية [25].

وعموما يمكن القول أن الاتصال السياسي الذي تمارسه وسائل الإعلام الوطنية خلال مرحلة الأحادية السياسية قد اتخذ منحى الإعلام السياسي، ذلك أنّ السلطة السياسية قد اتخذت من وسائل الإعلام المتاحة آنذاك- التي كانت تحت سيطرتها وتحكمها- ومن اللقاءات والتجمعات السياسية المباشرة مع الجماهير (الخطابات السياسية) أدوات وأساليب لتوصيل أخبارها والإشادة بإنجازاتها أمام الرأي العام الوطني خاصة، وبالإضافة إلى التحكم فيه والسيطرة عليه، وبالتالي أمكن القول أن وسائل الإعلام الوطنية خلال هذه المرحلة (1962- 1989) اعتمدت على عملية الاتصال السياسي بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

* دعوة أفراد الشعب إلى الالتفاف حول الحزب الحاكم- حزب جبهة التحرير الوطني- باعتباره الممثل الوحيد للشعب الجزائري وللشرعية الثورية، وذلك من خلال كسب المساندة الشعبية له، لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

* التأكيد على أهمية النهج الاشتراكي الذي انتهجته السلطة السياسية الجزائرية كسبيل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعوة جميع الأطراف الفاعلة إلى تبنيه والالتزام بمبادئه.

* الإشادة بالسلطة السياسية والتهليل لما تحققه من إنجازات سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

* الدفاع عن المصالح الوطنية والأفكار والقرارات والمشاريع التي تقوم بها الدولة (السلطة السياسية) خدمة لصالح العام.

4. واقع الاتصال السياسي في الجزائر بعد التعددية السياسية:

إنّ الممارسة الإعلامية في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية، لم تختلف كثيرا عن المشهد الإعلامي السائد قبل التعددية السياسية، ذلك أنّ الممارسة الإعلامية عموما ارتبطت بالسياق العام للدولة من حيث الظروف الأمنية السياسية، الاقتصادية والقانونية، حيث أنّ التعددية السياسية التي أقرها النظام السياسي الجزائري أفرزت مجموعة من الأحزاب والكتل السياسية الشعبوية وغير المهيكلة، والتي تفتقر إلى برامج وخطط وأهداف واضحة، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى زوال واختفاء بعضها عن المشهد السياسي.

وبمقابل ذلك نفس الأمر حصل تقريبا مع تجربة التعددية الإعلامية التي أقرتها السلطة السياسية على مستوى قطاع الصحافة المكتوبة، حيث شهد ظهور العديد من الصحف اليومية والأسبوعية المتنوعة، التي راحت تتسابق من أجل كسب واستقطاب شرائح واسعة من القراء، لكن سرعان ما تلاشت واختفت العديد من العناوين الصحفية (أي الجرائد) نتيجة مشاكل قانونية ومالية خاصة (مشكل الإشهار والتمويل)، في حين ظل قطاع السمعي البصري يعيش في كنف السلطة السياسية. التي لم تضع قوانين تسمح بتحريره، وعموما يمكن تحديد ملامح الممارسة الإعلامية في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية وفق ما يلي:

❖ **المرحلة الأولى: من 1990 - 1992:**

بدأت هذه المرحلة منذ 1990 بصدور الدستور الجديد، الذي نص في مادته 40 على التعددية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب)، وتميزت المرحلة بصدور العشرات من الصحف خاصة بعد صدور قانون الإعلام لعام 1990 الذي أكّد على حرية إنشاء العناوين الصحفية المستقلة إلا أنّ القطاع السمعي البصري ومنه التلفزيون بقي تحت ملكية ووصاية الدولة [26]، وبعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني في الرابع (04) أفريل 1990 على قانون الإعلام، أصبح الفضاء الإعلامي الجزائري يحتوي على ما يلي [27]:

- **صحافة القطاع العام:** وهي المؤسسات الإعلامية التي كانت تعرفها الجزائر، وبقيت تابعة لوزارة الإعلام والثقافة والجهات الحكومية الرسمية الأخرى.

- **الصحافة الخاصة:** عرفت الصحافة المستقلة في هذه الفترة رواجا لا مثيل له، إذ سعى البعض هذه المرحلة بالفترة الذهبية للصحافة الجزائرية، حيث وصل عدد اليوميات المستقلة إلى 30 جريدة ، بالإضافة إلى عناوين أخرى باللغة الفرنسية ويتراوح عدد نسخها المسحوبة بين 10 آلاف و40 ألف نسخة، لكن ما يلاحظ على الصحافة الجزائرية المستقلة أنّها جاءت في ظروف خاصة، مثلها في ذلك مثل الأحزاب السياسية، حيث

أنّها لم ترق إلى المسؤولية المنتظرة منها في مجتمع يمر بأصعب مراحل تاريخه السياسي حيث أنّ معظم الجرائد الخاصة تتشابه في الشكل والمحتوى عناوين عديدة وخطاب إعلامي واحد.

- **الصحافة الحزبية**: تعد الصحافة الحزبية الحلقة الأضعف في الفضاء الإعلامي الجزائري الجديد فضاء ما بعد الحزب الواحد، فالعناوين القليلة التي ظهرت جاءت على شاكلة الأحزاب التي تعتبر ضعيفة وما فتئت تنهار وتندثر تدريجيا مع مرور الزمن، وهذا يعكس ضعف العمل السياسي الفعال، فمعظم الأحزاب تفتقر إلى الثقافة الحزبية وإلى قاعدة جماهيرية معتبرة.

كما أشار قانون 1990 إلى إنشاء هيئة إعلامية جديدة هي:" المجلس الأعلى للإعلام " أوكلت له مهام تختلف عن المهام الموكلة للمجلس 1994، ومن مهام المجلس في قطاع السمعي البصري خاصة نذكر [28]:

- ضمان استقلالية أجهزة القطاع العام للبث الإذاعي الصوتي والتلفزي وحياده واستقلالية كل مهنة من مهن القطاع.

- يسهر على تشجيع وتدعيم النشر والبث باللغة العربية بكل الوسائل الملائمة.

- يسهر على الإعلام المكتوب والمنطوق والمتلفز عبر مختلف جهات البلاد وعلى توزيعه.

- يسلم المجلس الأعلى للإعلام الرخص، ويعد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال الترددات الإذاعية الكهربائية والتلفزية كما تنص عليها المادة 56.

❖ **المرحلة الثانية: من 1992-1999:**

بالنظر للاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر بحلول سنة 1992، فقد تم إلغاء المجلس الأعلى للإعلام بمقتضى المرسوم رقم 93-13 المؤرخ في 26 أكتوبر 1993 ليزيد من تعقد الوضع والإلغاء الذي اعتبره البعض بمثابة إلغاء لقانون الإعلام في حد ذاته، وذلك بالنظر إلى المهام والمسؤوليات الموكلة له، وهكذا يكون قد أرّخ لفترة التراجع والتقهقر خاصة مع صدور القرار الوزاري المشترك بين وزارة الداخلية والاتصال المؤرخ في 07 جوان 1994 والمتعلق بالإعلام الأمني والرقابة المسبقة في المطابع الأربع التي تمتلكها الدولة، والذي رسم الخطوط الحمراء للممارسة الإعلامية، ومن جملة ما نص عليه القرار التزام الصحف ووسائل الإعلام بعدم نشر أي أنباء ومعلومات عن العنف السياسي وعن النشاط الأمني والعمليات العسكرية وإذاعتها، إلا من خلال البيانات الرسمية التي تذيعها وزارة الداخلية باعتبارها المصدر الوحيد المأذون له، إضافة إلى ضرورة التزام الصحافي والناشرين والصحف بالتوصيات التالية [29]: « خدمة لمصالح البلاد العليا التقليل من حجم التأثير النفسي للعمليات الإرهابية المسلحة حفاظا على الروح المعنوية للشعب الجزائري، ووضع مثل هذه الأنباء في الصفحات الداخلية وعدم إظهارها في الصفحات الأولى ووصف الجماعات الإسلامية المسلحة بأنّها جماعات بربرية خائنة للوطن ومعادية للمجتمع، تمارس جرائم ضد الدين الإسلامي تستحق عليها أقصى العقوبات».

هكذا إذا تقلص ازدهار الصحافة المستقلة وانكمش دورها في المجتمع، إذ نلاحظ اهتمامها القليل بالاقتصاد والثقافة والمشكلات الاجتماعية التي أصبحت تتخبط فيها فئات عريضة من المجتمع الجزائري بسبب تفاقم ظاهرة الإرهاب وانعدام الأمن في المجتمع، وكذا بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر [30].

وعملا بالقرار السابق للإعلام الأمني، فقد أصبحت عملية رقابة ومصادرة الصحف شبه تلقائية، وهذا بمجرد التعرض بالنقد لسياسة الدولة أو مناقشة مواضيع لا تتماشى وما أصبح يطلق عليه بالإعلام الأمني وتعززت عملية الرقابة هذه بدءا من 11 فيفري 1996 بوضع لجان قراءة على مستوى المطابع تتولى مراقبة مضمون الصحف قبل نشرها، يضاف إلى ذلك احتكار الدولة لوسائل الطباعة والإشهار وهو الاحتكار الذي يسمح لها بممارسة الرقابة على مضمون الصحف وتوقيف إصدارها لأسباب اقتصادية كل هذه الإجراءات إضافة إلى حالة الطوارئ أدت إلى اختفاء وتعليق الكثير من الصحف [31].

❖ **المرحلة الثالثة: من 1999 إلى 2018:**

على الرغم من الانفراج الأمني النسبي الذي عرفته البلاد بفعل قانون الرحمة، إلا أنّ ذلك لم ينعكس بالإيجاب على المشهد الإعلامي، إذ تميزت هذه الفترة بتجميد مشروع قانون الإعلام الجديد**1998** وتأكيد مواصلة العمل بقانون **1990**، واتضح موقف السلطة الجديدة في الإبقاء على احتكار الدولة لقطاع السمعي البصري [32]

وبعد ذلك طرح مشروع قانون إعلام جديد سنة **2002**، وقد برر المشرع ذلك بتطور الوضع الدولي الذي يفرض تعديلات تتماشى والسياسة التي تتبعها البلاد من أجل الانضمام إلى مسار العولمة، لاسيما المجتمع الدولي، وإلى الخلل الذي أصاب نص القانون**90-07** بسبب التعديلات التي أدخلت عليه بواسطة المرسوم التشريعي **93-13** المؤرخ في **26** أكتوبر**1993** والمتمثل في إلغاء المجلس الأعلى للإعلام، ترتكز فلسفة المشروع الجديد للإعلام على مبدأ حرية الإعلام في إطار احترام الأسس الدستورية وقوانين الجمهورية واحترام كرامة وشرف وكذا تقدير الأشخاص، وعلى ضرورة فتح قطاع السمعي البصري،غير أنّ هذا القانون

عـرف هـو الآخـر نفـس مصـير مشـروع **1998**، جمـد بسـبب الأولويـات الاجتماعية والاقتصادية حسب تصريح لأحد أعضاء الحكومة [33].

- **قانون الإعلام2012:**

جاء هذا القانون بعد مخاض طويل وعسير حيث تطلب إعداد وثيقة المشروع عقد وزارة الاتصال لأكثر من **70** اجتماعا وجلسة عمل وإجراء مشاورات مع المعنيين من القطاع من صحفيين وناشرين وقضاة ومحامين وجامعيين وناشطين حقوقيين وهو المشروع الذي تحفظ عليه مجلس الحكومة في اجتماعه ليوم **20**أوت**2011** لما تضمنه من أحكام لا تتماشى وتعهدات رئيس الجمهورية، خاصة ما تعلق برفع التجريم عن الصحافة، وطلب من وزير الاتصال تقديم قراءة ثانية للمشروع تتماشى وتوجهات الحكومة، وهو ما تتم بالفعل إذ أعيد النظر في بعض البنود وعرض على البرلمان خلال الدورة الخريفية **2011** وبعد المناقشة تمّ التصويت عليه بالأغلبية، ومن خلال مجمل مواد القانون يمكن حصر الجديد في النقاط التالية [34]:

- ضبط قواعد ممارسة المهنة.

- تأسيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة.

- إدراج مصطلح السمعي البصري .

- تحرير قطاع السمعي البصري ويستشف ذلك من خلال مضمون المادة**61** التي حددت الهيئات المخول لها ممارسة نشاط السمعي البصري والمتمثلة في: هيئات عمومية، ومؤسسات أو أجهزة القطاع العمومي المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري.

- تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري، من خلال المادتين 64،65 حيث اكتفى القانون بالتأكيد على تأسيس هذه السلطة دون أي تفاصيل حول مهامها أو تشكيلتها وأحال ذلك على القانون المتعلق بالسمعي البصري.

- إدراج الإعلام الإلكتروني.

- إقرار حقوق الصحفي مثل الحق في التأمين، حق الملكية الأدبية وحق الصحفي في عقد عمل مكتوب يحدد حقوقه وواجباته.

- التأكيد على أخلاقيات المهنة، وإلغاء عقوبة السجن والاكتفاء بالغرامة المالية.

*** قانون السمعي البصري2014:**

ويمكن إبراز الملامح الكبرى لهذا القانون من خلال مضمون مواده ال113، فيما يلي [35]:

- تحرير القطاع: بحيث لأول مرة يفتح قطاع السمعي البصري أمام الخواص

- تقييد القطاع الخاص: ففي الوقت الذي نصت فيه المادة الرابعة على أنّ خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي تنظم في شكل قنوات عامة وقنوات موضوعاتية، أشارة المادة الخامسة إلى أنّ خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها تتشكل من القنوات الموضوعاتية فقط، وحسب المادة السابعة من القانون والمتعلقة بتحديد المفاهيم، فإنّ قناة موضوعاتية يقصد بها برامج تلفزيونية أو سمعية تتمحور حول موضوع أو عدة مواضيع ولا يسمح لها بإدراج برامج إخبارية إلا وفق حجم ساعي يحدد في رخصة الاستغلال، وترك النصوص التنظيمية تحدد كيفيات تطبيق ذلك.

- تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري: وحسب المادة 54 فإنّ مهام هذه السلطة تتمثل في السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في هذا القانون، والسهر على عدم تحيز الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام، وكذا السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر بكل الوسائل الملائمة في برامج خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني لاسيما خلال حصص الإعلام السياسي والعام ...الخ.

- هيمنة السلطة على القطاع: يتجلى ذلك بوضوح أولا من خلال تشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري والتي أبعد عنها المهنيون تماما، عكس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي يشكل فيها الصحفيون نصف عدد الأعضاء، وثانيا من خلال احتكارها لمؤسسة البث الإذاعي والتلفزي، إضافة إلى الاحتفاظ بصلاحية منح الرخص للقنوات أو رفضها.

وعموما يمكن القول أن الاتصال السياسي الذي تمارسه وسائل الإعلام الوطنية في مرحلة التعددية السياسية لم يختلف كثيرا عما كان عليه الأمر في مرحلة الأحادية السياسية، ذلك أن وسائل الإعلام العمومية استمرت في التغنّي والإشادة بالسلطة السياسية وبانجازاتها المحققة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وبالدفاع عن القرارات التي تصدرها السلطة السياسية ومحاولة إقناع الجماهير بتبنها، والعمل أيضا على تلميع صورة صناع القرار السياسي، بينما نجد أن وسائل الإعلام الخاصة قد غرقت في" مستنقع " العشوائية واللامهنية نتيجة لحداثة تجربتها الإعلامية، ولسوء تخطيط مساراتها المهنية، ولضعف أجنداتها الإعلامية لكن رغم ذلك فهي تسعى جاهدة لأن تكون المنبر الذي

ينقل من خلاله المواطنون آرائهم وانشغالاتهم وتطلعاتهم لصناع القرار السياسي.

5. أهداف الاتصال السياسي في الجزائر:

يعتبر الاتصال السياسي أحد الآليات الفاعلة في النظم السياسية الحديثة في تحقيق مجموعة الأهداف التي تصبو إليها مختلف الأطراف والتيارات السياسية، فالاتصال السياسي نشاط دائم ومستمر، إذ تمارسه النخب والشخصيات السياسية ووسائل الإعلام بصفة عادية ودائمة من أجل التواصل مع الجماهير وإبلاغها بمختلف الأخبار والمستجدات السياسية، والعمل على دفعها لتقبل البرامج والأفكار السياسية التي تدعو لها، وعلى غرار النظم السياسية العالمية فإن الفاعلين السياسيين في الجزائر أدركوا أهمية وقيمة عملية الاتصال السياسي لذا اعتمدوا عليها لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتماشى وفق مبادئهم واهتماماتهم وعليه يمكن أن نحدد هدف كل فاعل سياسي نتيجة اعتماده على عملية الاتصال السياسي كمايلي:

1.5 بالنسبة للسلطة السياسية الحاكمة:

تسعى السلطة السياسية في الجزائر من خلال الاتصال السياسي الذي تقوم به إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعبئة السياسية للمواطنين ولاسيما في الظروف التي تستدعي مساندة التوجهات السياسية الرسمية في إدارة الأزمات المحلية والدولية [36]، أي أن صناع القرار السياسي في الجزائر يعتمدون على الاتصال السياسي لدفع المواطنين إلى الالتفاف حولها وحول ما تبديه من قرارات وما تقوم به من مشاريع، خاصة في ظل النزاعات والتوترات التي تشهدها العديد من المناطق في العالم خاصة الدول الجوار، وبالتالي دفع المواطن الجزائري إلى الحيطة والحذر، وإلى الالتفاف ومساعدة السلطات السياسية من أجل التصدي لأي تهديد خارجي من شأنه تهديد زعزعة أمن واستقرار البلاد.

- إضفاء الشرعية على النظام السياسي الحاكم وإقناع الشعب بأحقيته وجدارته بالسلطة رغم وجود المعارضة [37]، أي أنّ السلطة السياسية الحاكمة تعمل على كسب التأييد الشعبي الواسع لها، وكذا إبراز ثقة المواطنين فيها وهو ما يضفي عليها نوع من الشرعية السياسية، بالإضافة إلى إشادتها من حين لآخر بانجازات وخصال رجالها وبما قدموه وسيقدمونه للبلاد إن وضع الشعب ثقته فيهم.

- تحفيز المواطنين الجزائريين ودعوتهم للمشاركة في مختلف المحافل الانتخابية سواء كانت بلدية أو تشريعية أو رئاسية، وذلك بهدف إنجاحها والمساهمة في تحقيق استقرار البلاد، وكذا دعوتهم لعدم مقاطعة الانتخابات.

- تحسين صورة النظام السياسي على المستوى الداخلي والخارجي وذلك من خلال التذكير والتهليل (الإشادة) بالانجازات السياسية المحققة سواء على المستوى الداخلي والخارجي، ومن ذلك إشادة السلطة السياسية الحاكمة بالإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية " في دستور 2016"، وكذا التذكير بإشادة الأمم المتحدة وبعض الدول العربية الكبرى بتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب.

كما تهدف السلطة السياسية كذلك إلى [38]:

- التحكم في الرأي العام الوطني وتشكيل اتجاهاته إزاء القضايا المختلفة الحاصلة على المستوى المحلي والدولي وذلك بما يساند النظام السياسي ويحافظ على شرعيته.

- تحويل اهتمامات الرأي العام الوطني بشأن قضية محددة تفرض نفسها على الساحة السياسية الوطنية من خلال إثارة قضايا أخرى أكثر أهمية، أو إثارة شائعات تحتوي على بعض الأخبار الصحيحة بهدف تجاوز قضايا معينة لتحقيق الاستقرار في المجتمع.

2.5 بالنسبة لوسائل الإعلام (الإعلاميين):

ونقصد بوسائل الإعلام هنا وسائل الإعلام المستقلة خاصة، وذلك لكون وسائل الإعلام العمومية تتبع أجندة سياسية متوافقة تماما مع أجندة السلطة السياسية، وعموما فإنّ أهداف الإعلام المستقل في الجزائر من خلال ممارسته لعملية الاتصال السياسي تتمثل في:

- تقييم الواقع السياسي كما هو، إذ يشكل الواقع السياسي حقل للنشاط الذي يستطيع أن يجذب أو ينفر ويشغل الناس أو يجعلهم يتجنبونه، وعدم استقراره في جذب الناس، ربما يرجع إلى التصورات التي يكونها الناس عن الارتباطات بين مصادر الاتصال والمؤسسات السياسية وهذا الخيط للتسييس يجري كخيط خلال كل قنوات ومستويات الاتصال السياسي، فوسائل الإعلام ربما تحمس الأشخاص لأداء واجبهم السياسي أو قد تنشر روح اللامبالاة، فوسائل الإعلام ربما تخصص نسبة تزيد أو تقل من مساحتها أو وقتها لإثارة المسائل السياسية، المحتوى الذي تقدمه ربما يركز على شرح وتفسير الموضوعات ببساطة أو بوصفها أشياء متصارعة في لعبة القوة [39].

- مراقبة نشاطات وقرارات السلطة السياسية، وكذا النشاطات الحزبية وذلك بغرض تقييمها، مساندتها أو نقدها، وذلك لكون

وسائل الإعلام الوسيط ما بين السلطة السياسية وعامة الشعب، وكذا إبداء مواقفها إزاء تلك القرارات والمشاريع إما تأييداً أو رفضاً.

- توعية المواطنين سياسيا وذلك من خلال سعي وسائل الإعلام لتقديم تحاليل وشروحات معمقة حول بعض الأحداث والقضايا السياسية، وكذا النصوص والتشريعات القانونية، وذلك بالاعتماد على العديد من الخبراء والمختصين في المجالين السياسي والقانوني، وذلك سعيا من وسائل الإعلام الوطنية لتنوير الرأي العام وتوسيع وتنمية معارفه ومعلوماته السياسية وكذا توضيح حقوق المواطن وواجباته السياسية.

- نقل اهتمامات وانشغالات المواطنين في شتى ربوع الوطن إلى الطبقة السياسية الحاكمة حتى يتسنى لهم الإطلاع عليها ومحاولة معالجتها، وذلك في ظل عدم وجود وغياب قنوات اتصالية فاعلة ومباشرة ما بين أركان النظام السياسي والمواطنين.

6. إستراتيجية تطوير الاتصال السياسي في الجزائر:

يشكّل الاتصال السياسي أحد الميكانيزمات الهامة والفاعلة التي يمكن للسلطة السياسية من خلالها الحفاظ على استقرار البلاد، والتحكم في الرأي العام، وكسب ثقة المواطنين، وذلك من خلال حرصها الدائم على التواصل مع الجماهير وتزويد بالمعلومات والأخبار السياسية المتنوعة التي تهمه سواء كانت متعلقة بالأحداث السياسية المحلية أو الدولية كما أنّ حضور المعلومات الصحيحة ووصولها في الوقت الملائم للجماهير من شأنها دحض كل الأكاذيب والإشاعات والمغالطات السياسية التي من الممكن أن تهدد أمن واستقرار الوطن وزعزعة ثقة المواطنين بسلطتهم السياسية، وبالتالي ومن هذا المنطلق فقد بات لزاما على السلطة السياسية في الجزائر أن تجد أو تحدث آليات أكثر فاعلية تمكّنها من تحقيق أهدافها من خلال اعتمادها على عملية الاتصال السياسي في تواصلها بالمواطنين، وفي هذا الإطار نقترح مجموعة من الآليات أو الاستراتيجيات التي من شأنها تطوير عملية الاتصال السياسي في الجزائر:

- خلق أجواء ديمقراطية مبنية على الحرية، فالديمقراطية والحرية موضوعان مهمان كثيرا ما أسالا أقلام المختصين فكيف يمكن أن تتحدث عن دولة عادلة وقوية إذا كانت تقمع شعبها أو تهمله، فالحرية أساسية للعيش وكل شيء مرتبط بها، والاتصال السياسي أيضا، فلا يمكن الحديث عن اتصال فعال في ظل غياب حرية، فلكل فرد حق التمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية ميدانيا وليس نظريا فقط، وذلك يمكن أن يترجم عبر حرية تأسيس الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وسائل الإعلام وعدم التدخل في شؤونها [40].

- تحرير القطاع الإعلامي خاصة السمعي البصري من قبضة السلطة الحاكمة (القطاع العمومي) وفتح المجال للخواص للمشاركة في العملية الإعلامية والسياسية الأمر الذي يمكّن من تعدد وتنوع مصادر الأخبار والمعلومات المقدمة للرأي العام الوطني، وكذا ضمان وصول انشغالات واهتمامات المواطنين للسلطة السياسية من خلال القطاع الإعلامي الخاص، وكذا التعرف على اتجاهات المواطنين ومواقفهم وآرائهم إزاء أركان النظام السياسي وما يصدر عنه من قرارات وسلوكيات، لكن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو ضرورة تأطير عملية إشراك الخواص في ما يتعلق بالمجال السمعي البصري بجملة من القوانين والتشريعات التي من شأنها تنظيم العمل الإعلامي وليس عرقلة أو تقييد حرية العمل الإعلامي.

- تكوين نخبة سياسية مؤثرة: المقصود في الحقيقة ليس تكوين هذه النخبة بقدر ما هو فسح المجال أمامها والابتعاد عن الرداءة الموجودة في كثير من الدول المتخلفة التي تصور الحكام على أنّهم الأقدر على تسيير أمور البلاد وتصفهم بالبطولية والمعرفة والخبرة والحكمة لدرجة جعلت في هذه الدول تيارا واحدا لا يمكن السباحة ضده لوقت طويل، فاقتصار النخب السياسية في هذه البلدان على الأهل والأتباع، وغياب المعارضة المسموعة لا يخدم في النهاية هذه البلدان لغياب التنافس والإبداع والتطوير وحتى من حيث مصداقيتها أمام شعبها، وهو ما يجعلها هشة قابلة للتهديد والزوال، لأنّ المتربصين بها يعلمون حقيقة الحكم غير المدعوم شعبيا لذا فهم يملكون القدرة على استمالة شعوبها [41].

- فيما يتعلق بالكتل والأحزاب السياسية فلابد لها من تولي أهمية كبيرة للجانب الإعلامي، وأن تكتف من نشاطاتها وعملها، وأن لا يقتصر نشاطها الإعلامي على الاتصال المباشر والمواجهي مع منخرطيها في بعض المناطق المحدودة من الوطن وفي مناسبات معينة، بل يجب عليها أن تنفتح على منخرطيها ومناضليها إعلاميا، وذلك من خلال إصدار مجلة خاصة بالحزب تُعنى بالتعريف بالحزب وببرامجه وانجازاته وطموحاته ...الخ، فتح قنوات وروابط اتصالية مع الجماهير عبر شبكة الانترنت، الأمر الذي يجعلها قريبة منهم، حيث تزودهم ببعض المعلومات والأخبار والمستجدات التي تحدث على المستوى المحلي والدولي وكذا تمكين المواطنين من التعبير عن مواقفهم حيال ما يحدث من أحداث وقضايا، وكذا طرح مشاكلهم وانشغالاتهم حتى يتم معالجتها والنضال من أجل تلبيتها لهم .

- وضع قوانين جديدة للإعلام: فمن المعروف أنّ قانون الإعلام في الجزائر بات لا يتماشى مع التغيرات العالمية التي حصلت في هذا المجال، كما بات لزاما إعادة النظر في الكثير من مواده، فالظروف ليست

نفسها، ولا المعطيات ذاتها، كما أنّ فكرة القضاء على المعارضة وعدم منحها نفس فرص الظهور عبر وسائل الإعلام الثقيلة بات أمراً غير مقبول [42].

- بالإضافة إلى سَنّ القوانين التي تحمي الإعلاميين وتكفل لهم حقوقهم، وتوضح لهم حقوقهم وواجباتهم المهنية والابتعاد عن كل الإجراءات التي من شأنها تقييد الإعلاميين والحد من حرياتهم.

- ضرورة قيام وسائل الإعلام الوطنية باستطلاع آراء المواطنين بصفة دورية خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا السياسية الوطنية الهامة، وذلك من أجل معرفة الاتجاه العام للمواطنين إزاء تلك القضايا.

7. خاتمة:

تبيّن لنا من خلال العرض السابق أن الاتصال السياسي الذي تقوم به وسائل الإعلام الوطنية ارتبط ارتباطا شديدا بطبيعة السلطة السياسية السائدة آنذاك، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات عديدة حيث انتقلت من مرحلة الأحادية السياسية أين كانت مقاليد الحكم متمركزة بيد الحزب الحاكم والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني الذي انتهج النهج الاشتراكي لتسيير أمور الدولة والنهوض بها، إلى مرحلة التعددية السياسية التي أقرها النظام السياسي، وذلك استجابة لعديد الظروف الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس فإنّ عملية الاتصال السياسي الذي تتولاه وسائل الإعلام الوطنية خاصة تأثّر بهذه الظروف والتغيرات فالمشهد الإعلامي الوطني في شقّه السمعي البصري عرف ثباتا "طويلا" ، ذلك أنّه بقي تحت سيطرة وهيمنة السلطة السياسية سواء في مرحلة الأحادية أو مرحلة التعددية، حتى وإن أقرّ قانون الإعلام لسنة 2012 تحرير قطاع السمعي البصري وفتحه أعام الخواص، إلا أنّه ظل مقيدا بفعل جملة المواد القانونية التي تضمنها.

أما ما تعلق بقطاع الصحافة المكتوبة، فقد عرف هذا القطاع حركية كبيرة بعد إقرار السلطة السياسية للتعددية السياسية والإعلامية سنة 1990، إذ شهدت الساحة الإعلامية بروز العديد من العناوين الصحفية ذات التوجهات المختلفة، والتي تلاشى البعض منها واختفى لأسباب متنوعة يبقى أهمها العامل المالي "التمويل" ومنها - أي الصحف- التي مازالت سائرة في دربها. وعلى العموم يمكن القول أنّ الاتصال السياسي عملية هامة في المجتمع، إذ تصبو من خلالها وسائل الإعلام الوطنية إلى توعية المواطنين سياسيا ونقل اهتماماتهم وآرائهم وانشغالاتهم إلى الطبقة السياسية الحاكمة، بالإضافة إلى مراقبة الوضع السياسي وتقييمه، وحتى تحقق وسائل الإعلام الوطنية أهدافها من خلال قيامها بعملية الاتصال السياسي، فلابد أن يتوفر لها الديمقراطي الذي يمكّنها من أداء مهامها بكل موضوعية وفعالية، ودونما التدخل في صلاحياتها أو مضامينها أو السعي للتحكم فيها، أو التضييق عليها، وذلك لا يتحقق إلا من خلال وضع قوانين صارمة تحدد الأولويات والحقوق والواجبات والسير العام للعمل الإعلامي، بالإضافة إلى ضرورة جدية السلطة السياسية في الجزائر فتح وتحرير قطاع السمعي البصري أمام الخواص "فعليا" وذلك لإثراء الساحة الإعلامية الوطنية ولتحقيق مزيدا من التنوع في الرؤى والأفكار، التي من شأنها المساهمة في توعية الرأي العام وتنشئة الأفراد سياسيا والمساهمة في دعم السلطة السياسية والوقوف إلى جانبها لتحقيق التقدم والازدهار للمجتمع.

8. الهوامش:

(1) Dominique Walton, la communication politique : construction d'un modèle, 1989, p30.

(2) Pierre Mangeau et Johanne Saint Charle, communication horizons de pratique, volume 2, presse de l'université de Québec , Québec, 2006, p 24.

(3) إبراهيم أبو عرقوب، الاتصال ودوره في التفاعل الاجتماعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص19.

(4) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 08

(5) Dominique Chagnolland, science politique, 7 édition, Dalloz, Paris, 2010, p06.

(6) محمد نصر مهنا، في النظرية لعامة للمعرفة الإعلامية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 153

(7) Patrick Hassenteufel, sociologie politique, 2édition, Armand Colin, Paris, 2011, p 07.

(8) محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 152.

(9) Alex Mucceheilli, les sciences de l'information et de la communication, 4éme édition, hachette, Paris, 2006, p06.

(10) سيروان أنور مجيد، النصية في لغة الإعلام السياسي، عالم الكتب الحديث للنشر، اربد،2013، ص 21.

(11) Vincent Georis, la communication politique, centre de recherche en écologie politique, décembre 2005, p 05.

(12) Dominique Sellier, la communication gouvernementale, en Europe, l'harmattan, 2006, p 16

(13) ليلى عبد الحميد، **التشريعات الإعلامية**، د.د.ن، القاهرة، 2005، ص 28.

(14) فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط2، عالم الكتاب، القاهرة، 1998،ص 99.

(15) نور الدين تواتي، **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر**، ط2، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص ص 103- 104.

[16] نفس المرجع، ص 104.
[17] نفس المرجع، ص ص 105- 106
[18] نفس المرجع، ص 106.
[19] زهير إحدادن، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص96.
[20] فضيل دليو، **تاريخ الصحافة المكتوبة 1830-2013**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص140-141.
[21] زهير إحدادن، **تطور الصحافة الجزائرية**، نقلا عن عزي عبد الرحمن وآخرون، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1990، ص 133.
[22] فضيل دليو، المرجع السابق، ص 150.
[23] زهير إحدادن، تطور الصحافة الجزائرية، مرجع سابق، ص 135.
[24] نفس المرجع، ص 137.
[25] فضيل دليو، المرجع السابق، ص 154.
[26] محمد شطاح، **الإعلام التلفزيوني**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2007، ص 87
[27] محمد قيراط: **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد (03-04)، 2003، ص ص 124-125.
[28] محمد شطاح، المرجع السابق، ص 91.
[29] بخوش صبيحة، **تطور السياسة الاعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 63.
[30] محمد قيراط، المرجع السابق، ص 127.
[31] بخوش صبيحة، المرجع السابق، 63.
[32] نفس المرجع، ص 64
[33] نفس المرجع، ص 64.
[34] نفس المرجع، ص ص 65- 66.
[35] نفس المرجع، ص 67.
[36] عادل عبد الغفار، **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008، ص 118
[37] حنان يوسف، **الإعلام والسياسة**، ط2، أطلس للنشر، القاهرة، 2006، ص 79.
[38] عادل عبد الغفار، مرجع سابق، ص 119.
[39] محمد سعد أبو عامود، **الإعلام والسياسة في عالم جديد**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 143.
[40] فضيل دليو، **الاتصال السياسي في الجزائر**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2010، ص 164.
[41] نفس المرجع، ص 64.
[42] نفس المرجع، ص 166.